مجلس مدينة طرطوس يبرم عقداً لإقامة سوق للمهن اليدوية

طرطوس- الوطن

وافق مجلس مدينة طرطوس بجلسة استثنائية وبأكثرية أعضائه على إبرام عقد بالتراضي مع اتحاد الحرفيين بالمحافظة لإقامة سوق للمهن اليدوية والحرف التقليدية في محال النفق على الكورنيش البحري مقابل حديقة الطلائع وذلك بعد سنوات وسنوات من المطالبات والوعود.

وتضمنت الموافقة استثمار هذه المحال لمدة ١٠ سنوات وبأسعار تم الاتفاق عليها بين المدينة واتحاد الحرفيين للسنوات الثلاث الأولى ويزداد بدل الاستثمار بمعدل ١٠ بالمئة للسنوات الثلاث التالية وبمعدل ٢٠ بالمئة للسنوات المتبقية وذلك بعد أن تم تعديل البدل السنوي لاستثمار المحال البالغ عددها ١٩ محلاً حيث يصبح بقيمة مليون و٩٠٠ ألف ليرة سنوياً.

وذكر مدير مدينة طرطوس مظهر حسن أن الغاية من إحداث هذا السوق هي دعم ذوي الدخل المحدود والمهن الصغيرة والمتناهية الصغر وضمان استمرارية هذه الحرف واستثمار هذه المحال كسوق للمهن اليدوية لإظهار الحالة الإنسانية التراثية الحضارية وإظهار صناعات المرأة الريفية وذوي الشهداء والجرحى واليدوية والتعرف إلى قيمة هذه الصناعات مع التأكيد على منع استخدام هذه المحال لغير الغاية المخصصة لها تحت طائلة المساءلة.

وأشار عضو المكتب التنفيذي لاتحاد الحرفيين منذر رمضان إلى أهمية هذه الخطوة الأولى (غير الكافية) مؤكداً ضرورة اتخاذ خطوات أخرى من مجلس المدينة والمحافظة لإقامة سوق مهن يدوي كبير مع معرض دائم للإنتاج بهدف الحفاظ على الحرف والمهن الموجودة ورعاية الحرفيين وتشجيعهم على المزيد من العطاء والإنتاج والاستثمار في هذا المجال بما يعود بالخير على الجميع.

عضو محافظة ريف دمشق: لا تحسن في الكهرباء قبل العام القادم

عبد المنعم مسعود

عادت سوق الليدات والبطاريات لتزدهر في ريف دمشق مع استمرار حالة التقنين الكهربائي في ريف العاصمة حيث وصل التقنين أمس إلى حالته القصوى ٣ / ٣ على مدار الأربع والعشرين ساعة بعد أن اقتصر منذ بداية أزمة الغاز على النهار وساعات الليل الأولى وقبلها كان التقنين يشمل ساعات النهار.

واختلفت أسعار البطاريات في الأسواق حسب النوع والجودة والشدة ووصلت في حدها الأدنى إلى سعر ٦ آلاف ليرة وهذه الأسعار هي ذاتها قبل عام مضى، بينما استعادت ليدات الإضاءة عافيتها أيضاً بعد أن هجرها المستهلكون منذ بداية الصيف تزامناً مع تحسن واقع الكهرباء وبلغ سعر شريط الليدات بين ٧٠٠ و١٢٠٠ ليرة حسب الطول والعدد، ووصل سعر شاحن البطارية في حده الأدنى إلى ٣٥٠٠ ليرة، بينما تراوحت أجرة تركيب العامل الكهربائي لتوصيلات الأشرطة داخل المنزل بين ٢٠٠٠ و٤٠٠٠ آلاف ليرة.

وقال عضو المكتب التنفيذي لقطاع الكهرباء في ريف دمشق محمد عريضة إن السبب وراء التقنين هو الاستهلاك الزائد من قبل المشتركين، مؤكداً أن التحسن في واقع القطاع الكهرباء لن يكون قبل بداية العام القادم وفقاً لوعود الوزارة وكهرباء الريف.

ولفت عريضة في تصريح لـ«الوطن» أن عمليات الاستهلاك أصبحت تتجاوز الضعف من المخصص لمحافظة الريف ما يؤدي إلى فرض تقنين قاس يضاف إليه عدم توافر مادة الغاز لتوليد مزيد من الطاقة الكهربائية في محطات التوليد.

ودعا عريضة إلى الترشيد في استهلاك التيار الكهربائي من قبل المشتركين، مبيناً أن ذلك سيؤدي حكماً إلى تحسن ملحوظ في واقع التيار الكهربائي سيزيده تحسناً تعاون المستهلكين في عدم اللجوء للاستجرار غير المشروع للتيار، لافتاً أن لجوء المشتركين إلى الكهرباء للتدفئة يضيف من الأحمال والأعباء على المنظومة الكهربائية ما يؤدي حكماً إلى رفع الاستهلاك .

وفي السياق قال مصدر في كهرباء دمشق إن أوضاع التيار الكهربائي على حالها دون تغيير وإن التقنين في حدوده الدنيا.

يذكر أن الحصة اليومية لدمشق من التيار الكهربائي تتراوح بين ٧٠٠ إلى ٧٥٠ ميغا واط بينما لا يتجاوز الطلب في حال زيادته عن ١٥٠ ميغاواط، في حين أن حصة ريف دمشق حوالي ٧٤٠ ميغاواط وأن القول بتضاعف الطلب يعني وصول كميات الاستجرار إلى ١٥٠٠ ميغاواط.

أصحاب الأكشاك يشتكون نية المحافظة بإزالة «سوق الخيم الزرقاء»

بلدية ضاحية قدسيا: «الإسكان» مَنْ طالبت بالإزالة وتواصلنا معها للحصول على أرض بديلة

راما محمد

وصلت «الوطن» شكاوى عن رغبة محافظة ريف دمشق بإزالة الأكشاك والمحلات في منطقة السوق الأزرق بضاحية قدسيا في محافظة ريف دمشق رغم أنها مرخصة نظامياً.

محافظة ريف دمشق أوضحت لـ«لوطن» أن الموضوع خارج نطاق عملها وهو بين البلدية ومؤسسة الإسكان! ولا يتوفر لديها معلومات عن الموضوع.

رئيس بلدية ضاحية قدسيا آصف هواش حمّل المسؤولية لمؤسسة الإسكان بأنها هي من تطالب بالإزالة وليس البلدية أو المحافظة كون الأكشاك موجودة في منطقة تتبع ملكيتها للمؤسسة، مبيناً أن المؤسسة تطالب باستعادته لطرحه للاستثمار، مشيراً إلى أن المحلات والأكشاك غير مرخصة نظامياً وإنما يتم دفع إيجار إشغالات رصيف للبلدية.

وبيّن هواش أن هناك تواصلاً وتنسيقاً مع المؤسسة للحصول على أرض بديلة لنقل السوق إليها لكن حتى الآن لم يحصل أي تجاوب، موضحاً أنه في حال الحصول على أرض بديلة سينقل السوق إليها وخلاف ذلك سيكون السوق بعهدة المؤسسة وتحت تصرفها، مؤكداً أن البلدية لم تعطِ مؤخراً أي موافقة لإنشاء بسطة أو كشك في السوق.

بدوره مدير فرع الديماس في المؤسسة العامة للإسكان مجدي السيروان أكد لـ«الوطن» أن قرار مجلس بلدية ضاحية قدسيا بإيجار الأرصفة في منطقة «سوق الخيم الزرقاء» اتخذته دون العودة للمؤسسة ولم تتواصل معها نهائياً، رغم أن ملكية المنطقة تعود للمؤسسة.

وأشار السيروان إلى أن محضر الاستلام الذي بموجبه تسلم مجلس المدينة للضاحية في عام ٢٠١٤ كان ينص على أن للمجلس أملاكاً عامة يستطيع التصرف فيها، أما المقاسم العائدة ملكيتها للمؤسسة فتعامل معاملة المقاسم الخاصة ولا يجوز الاقتراب منها دون علم صاحبها، إلا أن البلدية اعتبرتها أملاكاً عامة، مضيفاً: هناك مواقع كثيرة في الضاحية كان بإمكان البلدية الاستفادة منها في هذا الإطار.

وبين السيروان أن السوق بحد ذاته قائم على مقاسم استثمارية عائدة للمؤسسة ما تسبب بعدم قدرتها على استثمار هذه المقاسم كون السوق فرض كأمر واقع عليها، مشيراً إلى أن المؤسسة أرسلت العديد من الكتب للمتابعة مع محافظ ريف دمشق ومجلس المدينة لإزالة السوق بالكامل إضافة إلى إزالة محلات الصفيح التي لا تتجاوز مدة تواجدها ٦ أشهر، مبيناً أن هذه المحلات كانت تركب بسرعة هائلة ورغم كل طلبات المؤسسة من مجلس المدينة لإيقافها وإيقاف الامتداد المخالف دون أي استجابة، لافتاً إلى أن البلدية لديها ما يقارب ٢٠٠ أو ٣٠٠ محل في السوق ترغب بحل مشكلته إلا أنها هي من أوجدت المشكلة.

ولفت السيروان إلى أن قرار المؤسسة باستثمار المنطقة اتخذ منذ عام ٢٠١٣، من خلال محضر اتفاق بين المؤسسة ونقابة المهندسين وخزانة التقاعد لتعمير المولات فيها إلا أن الاتفاق لم يتابع بسبب خلاف بين المؤسسة والنقابة، فالنتائج التي كانت تريديها النقابة تضر المؤسسة، موضحاً أن سوق الخيم الزرقاء الذي أحدثته البلدية منذ ٥ سنوات في الجزيرة A بالضاحية هو عبارة عن منطقة خدمات مركزية مساحتها ٩٠ دونماً وتتألف من مجموعة مقاسم استثمارية لا تتجاوز مساحة المقسم الواحد ٥ دونمات وتتضمن فعاليات عدة من فندق ومول تجاري وبرج مكاتب وبرج مطاعم وغيرها، منوهاً بأن استثمار هذه المواقع يخدم الضاحية وسكانها ريعياً وتجارياً.

وأوضح السيروان أن عائدات الاستثمار في المنطقة ستخصص لتنفيذ مشروع السكن الشبابي بتوسع قدسيا ومدينة الديماس السكنية، مبيناً أنه في بداية العام كان هناك ملتقى استثماري تضمن عرض مقاسم على لجان العمل، وكان من ضمن مخططات المؤسسة عرض مقاسم المنطقة، إلا أن ذلك تأجل بسبب الإشغالات.

وأكد السيروان وجود تعاون بين المؤسسة والبلدية لإيجاد أراض يمكن نقل بسطات ومحلات السوق إليها، إلا أن الموضوع يحتاج موافقات من إدارة المؤسسة ووزير الإسكان وتأمين الأرض وبعدها الاتفاق مع البلدية لتسليم الأرض الخالية لهم، مبيناً أن الأرض تقريباً موجودة لكن مازال هناك دراسات لمساحتها وتحديدها في السكن الشبابي، مضيفاً: بعد الحصول على الموافقة وتسليم الأرض يصبح الموضوع منوطاً بالبلدية وليس المؤسسة.

ورأى السيروان أن المواطن المستأجر في السوق يقع عليه جزء من المسؤولية كون المؤسسة لديها محلات نظامية موجودة في الضاحية، إضافة إلى عدم التنسيق الذي تتحمل مسؤوليته مجالس المدينة السابقة، إذ بدأ الأمر بمجموعة من البسطات لكنها بدأت تتفاقم، موضحاً أن البعض ارتكب مخالفة الإشغال ثم قام ببيع الإشغال أو حق الانتفاع منه والشاري لم يدفع سوى فروغ للمالك السابق وفي هذه الحالة هو شاغل أو شاري حسن النية لكن القانون لا يحميه، مضيفاً: المواطن لا يجب أن يكون الضحية والحل يجب أن يرفع الأذى عن المواطن والمؤسسة.

> «الإسكان»: قرار تأجير الأرصفة اتخذته البلدية من دون العودة لنا

حتى الحظ يباع في السوق السوداء

بطاقة اليانصيب إصدار رأس السنة تباع بثلاثة أضعاف سعرها في اللاذقية.. والتموين: لا يمكن للمديرية ضبط الباعة

اللاذقية- عبير سمير محمود

يشكو عدد كبير من مواطني اللاذقية من ارتفاع سعر بطاقة اليانصيب الخاصة بإصدار رأس السنة، مطالبين بضرورة إيجاد آلية لضبط عمليات البيع وحمايتهم من الاستغلال.

وبيّنت أم محمد لـ«الوطن» أنها اشترت البطاقة بـ٢٥٠٠ ليرة، في حين أن تسعيرتها محددة بـ١٥٠٠ ليرة، متسائلة «من المسؤول عن مراقبة بائعي اليانصيب، هل يعقل أن كل بائع يحدد سعر البطاقة على هواه؟ من جانبه ذكر رامي أنه انتظر حتى يقبض مرتبه نهاية الشهر ليشتري بطاقة اليانصيب ويجرب حظه، ليفاجأ بأن سعرها ارتفع إلى ٣٥٠٠ ليرة، قائلاً: «يرتفع سعر التذكرة كلما اقترب السحب هكذا جرت العادة فلا أحد يحمينا من دفع ٣ أضعاف سعر محدد ومكتوب بخط كبير على الورقة، دون أن يكون هناك حسيب أو رقيب».

من جانبه ذكر أحد باعة اليانصيب لـ«الوطن» بأنه اشترى قبل أيام من أحد تجار اليانصيب المعروفين في اللاذقية، عشر بطاقات لسحب رأس السنة بمبلغ ١٨٥٠٠ ليرة، (الورقة ١٨٥٠)، موضحاً «التاجر يشتري البطاقة من مؤسسة البريد بـ١٤٠٠ ليرة، في حين يتحكم بسعرها للباعة الجوالين ويقول «اللي ما عجبوا ما يشتغل»، فكيف سأبيع الزبون الورقة بسعرها المحدد وأنا اشتريتها بزيادة ٣٠٠ ليرة وأمشي عشرات الكيلومترات تحت المطر وفي البرد حتى أسترزق؟ أكثر من نصفها للتاجر.. ، بحسب ما ذكر، موضحاً أن نسبة الربح للتاجر كل عشر بطاقات ٤٥٠٠ ليرة في حين ربح البائع ١٥٠٠ ليرة.

ولفت بائع آخر أن سحب رأس السنة يتميز عن السحوبات العادية من خلال المبيعات والتعامل مع التجار، لافتاً إلى أن سعر الدفتر يتم تحديده بحسب نوعية السحب، وقال لـ«الوطن»: نحصل على دفتر للبطاقات للسحوبات العادية من التاجر، بموجب وصل أمانة بحدود ٦٠ ألف ليرة، تكون البطاقة مسعرة بـ٦٠٠ ليرة تعود للتاجر بـ٥٦٥ ليرة، ونحن نبيعها بقيمة ٧٠٠ ليرة حتى نجني أتعابنا طيلة أيام الأسبوع سواء في الصيف أم الشتاء، نبقى نجول شوارع المدينة لنحصل على مبلغ نطعم فيه صغارنا، فلا خيار بديل لنا.

عضو مجلس محافظة اللاذقية حسن جريعة أكد لـ«الوطن» ضرورة مراقبة آلية بيع تذاكر اليانصيب، مبيناً أن مالكي الرخص يستلمون من مؤسسة البريد آلاف البطاقات ومنهم من يحصل على ٥ آلاف بطاقة، ليبيعها للباعة الفقراء بالسوق السوداء ويترك لهم هامش ربح بخس، مطالباً بضرورة وضع حد للمخالفات في عمليات البيع وضبط تسعيرة البطاقات، متسائلاً: «من صاحب المصلحة بأن يستلم تاجر سوق سوداء هذه الكميات الكبيرة ومنذ عقود ويتاجر بها مستغلاً الفقراء الذي يجولون الشوارع على أقدامهم لساعات حتى يستطيعوا تأمين ربطة خبز، مؤكداً وجود عشرات التجار ممن يسيطرون على السوق السوداء لليانصيب في اللاذقية.

وخلال الجلسة الأخيرة لمجلس محافظة اللاذقية، أوضح مدير مؤسسة البريد في اللاذقية محمد غالية أن اليانصيب ليس تابعاً لمؤسسة البريد وإنما لمعرض دمشق الدولي ويصدر عنه، وهو تابع لوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، مضيفاً: إن هناك عقداً بين مؤسسة البريد والمعرض لبيع البطاقات بنسبة ٩٪ بعد أن تعيدها عن النسبة السابقة والتي كانت محددة بـ٦٪، مبيناً أن هذا ما يتقاضاه البريد من عملية البيع.

ولفت غالية إلى أنه تم تخفيض حصة محافظة اللاذقية من ٣٩ ألف بطاقة في السنوات السابقة إلى ٢٩ ألف بطاقة، تم خصمها من معظم التجار وخاصة ممن يحصلون على أكبر حصة، مشيراً إلى تخفيضها العام الماضي إلى ٢٨ ألف بطاقة لتتوزع على ١٢٠ مرخصاً لا على تجار.

وقال مدير البريد إن إصدار رأس السنة يتم استغلال المواطن، والمرخص الذي يملك ١٠٠ بطاقة برأس السنة يحصل على ٧٠٠ بطاقة في هذا السحب، مع زيادة حصة اللاذقية بنسبة ٧,٧ لكل المرخصين، مضيفاً: إن هناك من يتلاعب بأسعار البطاقات ولا تستطيع المؤسسة سحب الرخص منهم لأن المرخصين يقومون بدفع تأمين وهذا التأمين موجود لدى المديرية ومصدق من الإدارة العامة، لافتاً إلى أنه حين لا يقوم المرخص باستجرار حصته المخصصة حينها يتم سحب الرخصة وتوزيع الحصة على المرخصين أو طرحها في السوق.

من جهة ثانية أشار غالية إلى توجيه بريد اللاذقية مذكرة إلى المؤسسة العامة وللمعرض لزيادة حصة اللاذقية، بعد تقديم ٤٠ طلباً من مكتب ذوي الشهداء والجرحى والمحافظة، مبيناً أن الرد على المذكرة جاء بعدم إمكانية الزيادة حالياً.

وحول متابعة عمليات بيع البطاقات، قال مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في اللاذقية أحمد نجم لـ«الوطن» إنه لا محال ثابتة لبيع اليانصيب، فلا يمكن للمديرية ضبط الباعة، مطالباً مؤسسة البريد بإرسال كتاب رسمي لمعرفة من المسؤول عن بيع البطاقات ومن هم أصحاب الرخص.

وأكد نجم أن المديرية ستتابع الأمر لمعرفة تفاصيل الترخيص وآلية البيع والمعايير المعتمدة فيها.